التكتل الاقتصادى العربى

أحمد فؤاد مندور*

مقدمة

من سمات العصر الحالى الذى نعيشه زيادة الاتجاه نحو تشكيل وتكوين مجتمعات اقتصادية كبيرة ومتكاملة ، ويعد هذا الاتجاه من أهم الظواهر التى تساهم فى تشكيل النظام الاقتصادى العالمى الجديد وإن دل ذلك على شىء فإنما يدل على أن العوامل الاقتصادية سيكون لها الأولوية فى تشكيل النظام الجديد، وذلك بعد أن كان هذا النظام تحكمه العوامل السياسية. ومما لاشك فيه أن الكيانات الاقتصادية الكبرى تقدم العديد من المزايا التى تنعكس على التقدم والنمو الاقتصادى والاجتماعى، ونجد أن دور الدول النامية يظل غير مؤثر فى النظام الاقتصادى الدولى الحالى، بل ويتضاءل هذا الدور بإستمرار نتيجة لعدم قدرة تلك الدول على تضييق الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة. هذه الفجوة التى أدت الى تفاقم ظاهرة التبعية الاقتصادية للدول المتقدمة وما لذلك من آثار سلبية على اقتصاديات الدول النامية .

مما سبق يمكننا القول بأنه سيصبح من الصعب على الدول النامية، ومنها الدول العربية، أن يكون لها دور فى النظام الاقتصادى الدولى الجديد الا من خلال قيامها بتكوين تجمعات اقتصادية إقليمية فيما بينها ، مع تمتع تلك التجمعات بالقدرة على الاستمرار، والفكاك من علاقات التبعية والسيطرة من جانب الدول المتقدمة.

* د. أحمد فؤاد مندور: مدرس الاقتصاد بكلية التجارة. جامعة عين شمس.

وهناك تغيرات عالمية كثيرة سيكون لها انعكاساتها على المنطقة العربية ، ويجب على دول هذه المنطقة أن تقوم بتهيئة اقتصادياتها للتعايش مع تلك التغيرات والتى من أهمها تحول الدول الاشتراكية (سابقا) والدول النامية الى تطبيق مبادىء اقتصاديات السوق، والتوقيع على اتفاقية ماستريخت فى ديسمبر ١٩٩١ تمهيداً لمشروع أوروبا الموحدة ، وتوقيع اتفاقية الجات فى ١٥ مارس ١٩٩٤ بمراكش بعد نهاية جولة أوروجواى التى استغرقت مايزيد عن سبع سنوات والتى انتهت إلى المزيد من تحرير تجارة السلع والخدمات ، وإنشاء منظمة التجارة العالمية، وإحكام رقابة الدول المتقدمة على نقل وانتقال التكنولوجيا من خلال ما تضمنته الاتفاقية من حماية لحقوق الملكية الفكرية.

أما على المستوى الاقليمى، فقد أفرزت أزمة الخليج الثانية - عام ١٩٩٠- متغيرات قد تمتد آثارها السلبية على مستقبل المنطقة العربية لفترة طويلة ما لم يكن هناك عمل جاد ومخلص لتجاوز هذه الآثار. كذلك فإن المنطقة العربية تواجه تحديات مشروعات التعاون الشرق أوسطى . والمتوسطى ، واتفاقات الشراكة الثنائية بين الجماعة الأوربية من ناحية وكل من إسرائيل وأهم الدول العربية المطلة على جنوب البحر المتوسط (ومن بينها مصر) ، وكذلك اتفاق الشراكة المصرية الأمريكية. وكل هذه المشروعات والاتفاقات تحمل معها مخاطر تجميد محاولات التكتل الاقتصادى العربى كلما تأخرت هذه المحاولات.

ولذلك فإن الوضع المنطقى أن تسعى الدول العربية الى تحقيق التكتل الاقتصادى الفعال فيما بينها وخصوصا وأنها تمتلك الموارد الطبيعية والبشرية (٢٥٠ مليون نسمة) والموارد المالية هى عوامل وأسباب قد لاتتوافر لكثير من الكيانات الاقتصادية القائمة أو المنتظر ظهورها على الساحة الدولية. وإذا كان التكتل الاقتصادى العربى مطلوباً على الدوام، فقد أصبح الآن ضرورة ملحة ، وذلك حتى تتمكن الدول العربية من مواجهة الاخطار التى يمكن أن تتعرض لها من جانب التكتلات الاقتصادية العالمية والاقليمية، ومشروعات التعاون المطروحة حاليا على مستوى الشرق الأوسط أو على مستوى حوض البحر المتوسط.

وفى محاولة لتلمس سبل إقامة تكتل اقتصادى عربى فعال، ترصد هذه الدراسة تجارب المنطقة العربية فى هذا المضمار للتعرف على حصيلة هذه التجارب، سلبية كانت أم إيجابية ، حتى يمكن بيان إمكانية تحقيق التكتل الاقتصادى العربى الفعال. ومن ثم تنقسم الدراسة إلى:

أولا : مبررات التكامل وأشكاله.

ثانيا : عرض تاريخى موجز لمحاولات تحقيق التعاون الاقتصادى العربى.

ثالثا : السوق العربية المشتركة.

رابعا : مجلس التعاون الخليجى.

خامسا: التكتل الاقتصادى العربى فى مجال البترول "منظمة الأوبك".

سادسا: كيف يمكن تحقيق التكتل الاقتصادى العربى الفعال .

ثامنا : خاتمة وتوصيات

أولا: مبررات التكامل وأشكاله

منذ ما يزيد على ربع قرن والنظام العالمى الجديد مازال فى مرحلة المخاض وآلامها ، فعلى الرغم من التبشير بهذا النظام منذ أوائل السبعينات إلا أن ملامحه النهائية لم تتحدد بعد. وسوف يتحدد موقع المنطقة العربية على خريطة هذا النظام، بمدى وعى النظم والشعوب العربية بأهمية التكامل فيما بينها واختيار الشكل الملائم لهذا التكامل، مع العمل الجاد على ترجمة هذا الوعى، وما يرتبط به من اختيار، الى سلوك عملى محدد يتجه باقتصاديات دول المنطقة الى أن تشكل تجمعا اقتصاديا كبيرا وقادرا على التعامل الندى مع التكتلات الاقتصادية الكبرى المؤثرة - بل والمسيطرة- على ادارة تفاعلات الاقتصاد العالمى فى المرحلة الجارية[1]. وما من شك فى أن هذه التكتلات ، وهى لاتتمثل فقط فى تكتلات بين الدول وإنما أيضا فيما يعرف بالشركات متعدية الجنسيات أو عابرة القارت ، تلعب دورا محوريا فى تشكيل الملامح والخصائص النهائية لهذا النظام. لذلك، تتأكد أهمية التكامل الاقتصادى بين الدول النامية بصفة عامة ، والدول العربية بصفة خاصة.

وفى استقراء سريع لظروف الدول النامية التى تبرر التكامل الاقتصادى بينها يمكن أن نرصد عددا من المبررات أهمها[2]:

أ- عدم التناسب فى توزيع الموارد بين الدول النامية، وينطبق ذلك على كل من الموارد المادية (طبيعية ورأسمالية)، والموارد البشرية بكل خصائصها الديموجرافية والمعرفية وقدراتها التكنولوجية.

ب - ضيق نطاق الأسواق المحلية للدول النامية مما يعرقل فرص قيام المشروعات الحديثة فى

معظم مجالات النشاط الاقتصادى.

جـ- ضعف قدرة الدول النامية منفردة على القيام بالمشروعات الحديثة بنوعيها:

١- تلك التى تتصف بعدم القابلية للتجزئة (مثل صناعات المنتجات المعدنية الأساسية ، والبتروكيماويات) سواء من الناحية الفنية أو من الناحية الاقتصادية ، وذلك لاعتبارات تتعلق بالحجم الأمثل للمشروع من جهة (وهى اعتبارات اقتصادية بالدرجة الأولى وفنية بالدرجة الثانية) ولاعتبارات تتعلق بالتكنولوجيا الخاصة بهذه المشروعات من جهة أخرى (وهى اعتبارات فنية بالدرجة الأولى واقتصادية بالدرجة الثانية) .

٢- تلك القابلة للتجزئة (مثل صناعات السيارات ووسائل النقل، وأجهزة الحاسب الآلى) ولكنها ذات محتوى تكنولوجى متقدم ويتطلب نفقات طائلة فى مجال البحث والتطوير.

د - ضعف المركز التنافسى والتفاوضى لكل من الدول النامية فى مجال المعاملات الاقتصادية وما يرتبط بها من قواعد تنظيمية وأطر مؤسسية، ولذلك أسبابه ونتائجه المتعددة. فمن حيث الأسباب يتمثل أهمها فى اعتماد أغلب هذه الدول على تصدير منتجات أولية زراعية واستخراجية تنخفض مرونة عرض الكثير منها بينما ترتفع مرونة الطلب عليها، والتركز الجغرافى للتجارة الخارجية مع الدول المتقدمة بينما تتواضع نسبة التجارة البينية فيما بين الدول النامية، والتوجهات الخارجية لخطط وبرامج التنمية فى معظم هذه الدول من حيث اعتمادها على استيراد معظم مستلزمات الانتاج من الخارج، وقد أدى ذلك الى تبنى مبدأ خاطىء هو التصدير من أجل الاستيراد ، بدلا من أن يكون التصدير لتصريف فائض المنتجات، وقد ترتب على هذه التوجهات تعقد مشكلة تمويل هذه الخطط والبرامج سواء تعلق هذا التمويل بالمكون الأجنبى أو المكون المحلى للاستثمارات. ويضاف إلى هذه الأسباب التبعية الثقافية والعلمية والفنية، مع غياب الرؤية الصحيحة للفروق بين هذه التبعية والتعاون فى هذه المجالات مع الدول المتقدمة وهو أمر مطلوب ومن الممكن أن يفيد كثيرا فى تهيئة الانسان فى دول العالم النامى لاحداث تنمية حقيقية فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، مما يقتضى أن تكون ركائز ومنطلقات الثقافة والعلوم والفنون الانتاجية محلية نابعة من طبيعة مجتمعات الدول النامية والقيم والتقاليد الايجابية لهذه المجتمعات بينما يؤدى التعاون مع الدول المتقدمة دور العامل المساعد فى التطوير والتقدم.

أما نتائج ضعف المركز التنافسى والتفاوضى للدول النامية، فيتمثل أهمها فى فقدان المناعة فى مقاومة - أو تحمل- آثار التقلبات الاقتصادية التى تشهدها دول العالم المتقدمة، والتدهور المستمر لمعدلات التبادل الحقيقية (العواملية) ، ولمعدلات التبادل الصافية فى كثير من الأحيان، بما يعنيه ذلك من استنزاف الموارد الحقيقية للدول النامية عبر تجارتها الخارجية وازدياد تخلفها النسبى. وتفاقم مشكلة الديون الخارجية لهذه الدول وعلى نحو أصبح يهدد استقلالها السياسى واستقرارها الاجتماعى، والخضوع لارادة صندوق النقد الدولى والبنك الدولى(ومن خلفهما الدول الدائنة) بفرض برامج تثبيت واصلاح اقتصادية نمطية على معظم الدول النامية دون مراعاة لاختلاف ظروفها المحلية ... وهذه البرامج وان كان محتواها العلمى يبدو متناسقا ومتماسكا الا أنها فى التطبيق كثيرا ما تسفر - خاصة اذا لم تحسن ادارتها وكان هناك اندفاع فى تطبيقها - عن تناقضات جوهرية وسياسات ذات نظرة جزئية بما يعرض الاستقرار الاجتماعى والسياسى لكثيْر من الدول النامية.

وإذا كانت المبررات السابقة تنطبق على كل الدول النامية بما فيها الدول العربية ، فإن التكامل بين هذه الأخيرة له عدد من المبررات الإضافية التى يمكن تلخيصها فيما يلى:

- تنوع الموارد المادية والبشرية فى العالم العربى، مع عدم التناسب فيما بينها من حيث التوزيع الجغرافى، وكذلك وجود فوائض كبيرة فى مصادر التمويل الذاتى لدى بعض الدول العربية بينما تعانى دول أخرى عجزا فى هذه المصادر.

- من أهم ما يمهد لتحقيق الآمال العربية فى وحدة متعقلة تحترم خصوصيات كل قطر عربى أن توضع المصالح الاقتصادية المتبادلة بين شعوب ودول المنطقة العربية فى مكانة تسبق - وتعلو على- أى توجهات سياسية أو ثقافية أو اجتماعية لكل من نظم وشعوب الأمة العربية ، فالمصالح الاقتصادية المتبادلة كفيلة ، تدريجيا ، بنزع فتيل التنافر والتناحر بين هذه التوجهات ثم بتحقيق تناسق وانسجام تدريجى فيما بينها.

- لاشك فى حاجة دول المنطقة العربية الى التكامل الاقتصادى فيما بينها لتوفير قاعدة قوية تحمى كيانها من عوامل التفكك والانهيار ليس على مستوى ما بين هذه الدول فقط وانما أيضا على المستوى الداخلى لكل دولة.

- هناك تناقض صارخ بين أوضاع دول عربية فرص الاستثمار بها أقل مما لديها من فوائض رأسمالية هائلة تأخذ طريقها الى البنوك الأجنبية خارج الوطن العربى وداخله، والى المضاربات فى أسواق المال والعقارات الدولية ، ودول عربية أخرى بها فرص استثمار هائلة ولكنها ترزح تحت وطأة الديون وتخضع لشروط وبرامج اقتصادية (فى اطار ما يعرف بالاصلاح الاقتصادى) تربطها بعجلة الاقتصاد العالمى ومن ثم تقلل من فرص التكامل الاقتصادى العربى .

- تسابق بين الدول العربية فى انشاء صناعات استهلاكية خفيفة متنافسة تؤدى الى تفكك أوصال الاقتصاد العربى وترفع من تكلفة الخطو فى مجال التكامل الاقتصادى لما يعنيه ذلك من ضرورة اختفاء عدد متزايد من المشروعات المتنافسة كلما تأخرت خطوات التكامل الاقتصادى العربى .

- يعد التكامل الاقتصادى العربى ضرورة حتمية لامكانية ادارة الصراع العربى الاسرائيلى على نحو يحفظ كيان الدول العربية ويحمى مصالحها، خاصة وأن الصراع العربى الاسرائيلى هو صراع حضارى بالدرجة الأولى ولن يحسم لصالح أى من الطرفين الا بقدر نجاحه فى تحقيق تقدم اقتصادى واجتماعى وسياسى نابع من قدرات ذاتية تعكس مفهوم الاستقلال الوطنى وحرية الارادة. وباعتبار أن شرايين الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لاسرائيل تمتد فى معظم الدول المتقدمة بفعل النفوذ الاقتصادى والاعلامى للصهيونية العالمية وجماعات الضغط الموالية لاسرائيل، فان تكامل الدول العربية اقتصاديا يعتبر حدا أدنى يلزم تحقيقه لتتمكن الدول العربية من النجاح فى ادارة صراعها الحضارى مع اسرائيل والقوى المؤيدة لها.

أشكال التكامل الاقتصادى

تتنوع أشكال التكامل الاقتصادى فى المساحة الممتدة بين أبسط صور التعاون من خلال اتفاقيات التجارة وما قد يلحق بها من اتفاقيات لتسوية المدفوعات، والاندماج الاقتصادى التام وما يترتب عليه من وجود سلطة عليا فوق قومية ترسم السياسات الاقتصادية والنقدية وتراقب الالتزام بها، غير أن المتفق عليه بين الاقتصاديين أن هناك خمسة أشكال للتكامل الاقتصادى يحكمها جميعا إطار للتعاون الاقتصادى ينشىء علاقة مستمرة بين الأعضاء الذين يشملهم هذا الإطار، ومن ثم لا تندرج اتفاقات التجارة والدفع تحت هذه الأشكال بحكم أنها موقوتة عادة بفترة زمنية محددة. كذلك

فإن المشروعات المشتركة - رغم أهميتها فى خلق نوع من التعاون الاقتصادى بين الدول - لاتدخل ضمن أشكال التكامل بحكم أنها لاتستلزم عادة انتهاج سياسات موحدة لا فيما بين الأطراف المشاركة فيها ولا تجاه الأطراف الأخرى، فى حين أن أى صورة من صور التكامل الخمس تتضمن نوعا أو أكثر من هذه السياسات الموحدة.

وهكذا، فإن أشكال التكامل الخمسة تتحصل فى الآتى[٣]:

١- منطقة التجارة الحرة Free trade area وفيها تلغى التعريفات والحواجز الجمركية على تبادل السلع بين الدول أعضاء المنطقة على ألا يكون منشؤها أجنبيا عن تلك الدول، ويبقى لكل منها حرية تحديد تعريفاتها وحواجزها قبل الدول غير الأعضاء .

٢- الاتحاد الجمركى Customs union، وفيه يضاف الى مقومات منطقة التجارة الحرة تبنى الدول أعضاء الاتحاد معاملة جمركية موحدة تجاه الدول غير الأعضاء .

٣- السوق المشتركة Common market وفيها يضاف الى مقومات الاتحاد الجمركى الغاء القيود على حركة عوامل الانتاج فيما بين الدول أعضاء السوق .

٤- الاتحاد الاقتصادى Economic union وفيه يضاف الى مقومات السوق المشتركة ايجاد نوع من التوافق والانسجام بين السياسات الاقتصادية الوطنية للدول الأعضاء على نحو يلغى أثر هذه السياسات فى التمييز بين السلع محل التبادل ، وعوامل الانتاج فى حركتها، بين هذه الدول .

٥- التكامل الاقتصادى الكلى Total Economic Integration وفيه يرقى التنسيق بين السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء الى مستوى توحيد هذه السياسات ، فتوحد السياسات النقدية والمالية وسياسات مواجهة تقلبات الدورات الاقتصادية كما توحد السياسات الاجتماعية ذات الأبعاد الاقتصادية،كما يتطلب الاندماج الاقتصادى الكلى انشاء سلطة فوق قومية تكون قراراتها ملزمة للدول الأعضاء .

ثانيا : عرض تاريخى لمحاولات تحقيق التعاون الاقتصادى العربى

إن وجود أى صورة من صور التعاون والوحدة ، وفى أى مجال، يحقق نتائج طيبة سواء كان

هذا التعاون اقتصاديا أم سياسيا ، وإذا كانت الدول الصناعية المتقدمة قد أدركت أهمية التعاون الاقتصادى بينها كأسلوب للتغلب على مشاكلها الاقتصادية، فإنه - من باب أولى- يجب على الدول النامية أن تسعى لتحقيق هذا التعاون بينها ، ولذلك كان من الضرورى أن تضع الدول العربية نصب أعينها هدفاً ضرورياً وهو العمل على تحقيق التكتل الاقتصادى العربى لما لذلك من آثار ايجابية على كل الدول العربية والتى تمتلك الكثير من الثروات الطبيعية والمالية والبشرية، حيث تشترك تلك الدول فى وحدة التاريخ والحضارة والثقافة والسياسة والهدف، وكلها مقومات يمكن أن تكون أساسا صلبا لإقامة الوحدة الاقتصادية بين الدول العربية.

ويمكن تصنيف الاقتصاديات العربية الى أربعة مجموعات(٤):

المجموعة الأول:

دول ذات هيكل اقتصادى متنوع وبها الكثير من الموارد البشرية والمهارات والكفاءات، وتضم هذه المجموعة العراق والجزائر وسوريا ومصر.

المجموعة الثانية :

دول ذات هيكل اقتصادى متخصص "الاعتماد على البترول " وتعانى من ندرة سكانها وانخفاض المساحات الصالحة للزراعة وأيضا عدم توافر الاحتياجات من العمال محلياً، ولذلك فهى تعتمد على استيراد القوة العاملة من الخارج سواء كانت عربية أو غير عربية، وتضم هذه المجموعة البحرين والكويت وليبيا وقطر والسعودية والامارات العربية، وكلها يجمعهم تكتل اقتصادى واحد فى مجال البترول وهو منظمة الأوابك "منظمة الدول العربية المصدرة للبترول".

المجموعة الثالثة :

دول لايمثل لها انتاج البترول أهمية عالية فضلا عن أن مواردها الطبيعية والبشرية محدودة التنوع، وتشمل تونس والأردن واليمن والسودان .

المجموعة الرابعة :

دول ذات اقتصاد رعوى زراعى ، أو تتعرض لحروب أهلية ونزاع خارجى وتشمل هذه الدول جيبوتى والصومال وفلسطين ولبنان وموريتانيا .

وقد بذل العديد من المحاولات والمجهودات خلال العقود السابقة فى مجال التعاون والتنسيق العربى، وهذا يعنى أن الاتجاه نحو اقامة مجموعة اقتصادية عربية ليس وليد اليوم ، فعلى الرغم من تجزئة الوطن العربى وانقسامه الى دول مستقلة ومتميزة فإن هناك شعوراً لدى سكانه جميعاً بأهمية الانتماء القومى المشترك والسعى لتحقيق الوحدة الاقتصادية .

وقد بدأ العمل الاقتصادى العربى من خلال ما يعرف بإسم بروتوكول الاسكندرية فى ٧ أكتوبر عام ١٩٤٤، وقد تضمن هذا البروتوكول أهم المبادىء التى تم الاعتماد عليها فيما بعد لقيام جامعة الدول العربية، وأيضا فى محاولات التعاون بين الدول العربية فى المجالات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، وقد ضم هذا البروتوكول كلا من : الأردن ، ومصر، والعراق، ولبنان، وسوريا .

وقد تم اعتماد ميثاق جامعة الدول العربية فى ٢٢ مارس عام ١٩٤٥ من جانب كل من مصر وسوريا والأردن والعراق ولبنان والسعودية واليمن ، وتوالى انضمام باقى الدول العربية وكانت آخر الدول المنضمة للجامعة العربية هى جيبوتى وذلك فى سبتمبر عام١٩٧٧.

وتناولت المادة الثانية من ميثاق الجامعة الأغراض المنشودة من تلك الجامعة ومن بينها التعاون في الشئون الاقتصادية والمالية بين الدول الأعضاء، وكانت الفكرة القائمة هى العمل على إزالة الحواجز أمام التجارة بين الدول العربية بعضها البعض، وقد تم إنشاء المجلس الاقتصادى العربى فى ١٣ أبريل عام ١٩٥٠، وصدّر فى هذه الفترة من المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية المعفاة من رسوم الاستيراد الجمركية على أن يكون منشؤها أحد بلدان الأطراف المتعاقدة[٥] وقد تمت عدة محاولات لتحقيق التعاون الاقتصادى العربى ومن هذه المجاولات[٦] الاتفاقية الخاصة بتسهيل التبادل التجارى ، وتنظيم تجارة الترانزيت بين دول الجامعة العربية فى١٩٥٣/٩/٧ والاتفاقية المبرمة بشأن تسهيل مدفوعات المعاملات الجارية وانتقال رؤوس الأموال بين دول الجامعة العربية عام١٩٥٣ ولم يكتب لهذه الاتفاقية النجاح . ويتضح لنا من هذه المحاولات أن الدول العربية اعتبرت أن تحرير التجارة وعناصر الإنتاج هو المدخل الى تحقيق التعاون الاقتصادى العربى ، حيث أن هذا التحرير سيؤدى الى الاستخدام الأفضل للموارد المتاحة فى المنطقة العربية وتحقيق أعلى انتاجية من مختلف السلع والخدمات مما سيساعد فى إمكانية خلق تكتل إقتصادى عربى ذات قوة فعالة ومؤثرة .

ثم توالت الاتفاقيات المبرمة بين الدول العربية، وتنوعت تلك الاتفاقيات وأخذت صفة الجماعية

أو الثنائية أو الثلاثية . فالإتفاقيات الجماعية هى تلك الاتفاقيات التى تعقد فى ظل الجامعة العربية بهدف الوصول الى مزيد من التعاون الاقتصادى بين الدول الأعضاء ومن هذه الاتفاقيات :

معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى بين دول الجامعة العربية ، وإتفاقية تسهيل التبادل التجارى، واتفاقية تسديد مدفوعات المعاملات الجارية وانتقال الأموال ، والمؤسسات المالية العربية للإنماء الاقتصادى .

أما الاتفاقيات الثنائية فيقصد بها تلك الاتفاقيات التى تقوم بتنظيم العلاقة بين دولتين عربيتين ، وتهدف الى تنشيط المعاملات فيما بينها وتعتبر خطوة على طريق التعاون الاقتصادى بينهما عن طريق الحد من بعض القيود وهذا النوع من الاتفاقيات يقسم الى ثلاثة أنواع رئيسية[٧]: اتفاقيات لتيسير انتقال السلع بين الطرفين ، اتفاقيات لتيسير انتقال رؤوس الأموال، اتفاقيات التوحيد القياسى ، ولقد صار هذا النوع من الاتفاقيات هو السائد فى مجال التبادل بين الدول العربية بعضها وبعض.

اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية [٨]

لعبت الاعتبارات السياسية الدور الأساسى وراء إعداد مشروع الوحدة الاقتصادية العربية وذلك فى عام ١٩٥٦ ، حيث اتخذت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية مبادرة تعبر عن الطموح السياسى . فقد اتخذت اللجنة قرارها بتاريخ ١٩٥٦/٥/٢٢ فى دمشق توصى بموجبه بتأليف لجنة من الخبراء العرب تتولى إعداد مشروع كامل للوحدة الاقتصادية والخطوات التى يجب أن تتبع من أجل تحقيقها . وعلى الرغم من أن مشروع اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية تم الانتهاء من إعداده فى يونيو ١٩٥٧ ،إلا أنه مما يدل على عدم الجدية والحماس لترجمة هذا المشروع إلى واقع فعال أمران هامان :

أولهما أنه خلال الدورة السابعة والعشرين لمجلس الجامعة العربية بتاريخ ١٩٥٧/٩/٤ عند النظر فى مشروع اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية أقر المجلس توصية اللجنة السياسية التى ترى أن هذا الموضوع ليس من اختصاصها وبذلك يمكن أن نستنتج أن الإرادة السياسية العربية لم تكن متوافرة لهذا المشروع الطموح عند بدايته .

وثانيهما أن الموافقة على اتفاقية الوحدة الاقتصادية التى تم إعدادها فى يونيو ١٩٥٧ تمت

من جانب عدد محدود من الدول العربية وبعد مرور خمس سنوات على الأقل، فقد وافقت كل من مصر والمغرب والكويت فى ١٩٦٢/٦/٦، والعراق وسوريا فى ١٩٦٢/١٢/٩ واليمن فى ١٩٦٣/١٢/٧. ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ فى ١٩٦٤/٤/٣٠.

وقد حددت المادة الأولى من الاتفاقية هدف تحقيق وحدة إقتصادية كاملة تضمن للدول الاعضاء ورعاياها مجموعة من الحريات من أهمها :

١- حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال.

٢- حرية الاقامة والعمل وممارسة النشاط الاقتصادى.

٣- حرية تبادل السلع الوطنية والأجنبية .

٤- حرية النقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل والموانىء والمطارات المدنية.

٥- حقوق التملك والإيصاء والميراث.

وبالنظر الى مجموعة الحريات التى استهدفتها اتفاقية الوحدة الاقتصادية نجد أنها تشمل كل عناصر النشاط الاقتصادى من اقامة وعمل واختيار وممارسة هذا النشاط، وأيضا القيام بتبادل ماتم انتاجه دون أى قيود على نقل تلك المنتجات.

أما الوسائل التى يمكن من خلالها تحقيق الوحدة الاقتصادية بين الدول العربية فهى :

١- جعل بلاد الاتفاقية منطقة جمركية واحدة تخضع لإدارة موحدة وتوحيد التعريفة والتشريع والأنظمة الجمركية المطبقة فى كل منها.

٢- توحيد سياسة الاستيراد والتصدير المتعلقة بها.

٣- توحيد أنظمة النقل والترانزيت.

٤- عقد الاتفاقيات التجارية واتفاقات المدفوعات مع البلدان الأخرى بصورة مشتركة.

٥- تنسيق السياسة المتعلقة بالزراعة والصناعة والتجارة الداخلية ، وتوحيد التشريع الاقتصادى بشكل يكفل لمن يعمل من رعايا البلاد المتعاقدة فى الزراعة والصناعة والمهن المختلفة شروطا

متكافئة.

٦- تنسيق تشريع العمل والضمان الاجتماعى.

٧- تنسيق تشريع الضرائب والرسوم الجمركية والبلدية وسائر الضرائب والرسوم الأخرى المتعلقة بالزراعة والصناعة والتجارة والعقارات وتوظيف رؤوس الأموال، بما يكفل مبدأ تكافؤ الفرص، وأيضا تلافى الأزدواج الضريبى والرسوم على المكلفين من رعايا الدول المتعاقدة.

٨- تنسيق السياسات النقدية والمالية والأنظمة المتعلقة بها فى بلدان الأطراف المتعاقدة تمهيدا لتوحيد النقد بها.

٩- إتخاذ أى إجراءات أخرى تلزم لتحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية.

وقد اتبع مجلس الوحدة الاقتصادية عدة مداخل فى سبيل تحقيق الوحدة الاقتصادية بين الدول العربية، وقد جاءت هذه المداخل إما تنفيذاً مباشراً لما قضت به الاتفاقية أو من خلال الممارسة التى قام بها المجلس وتمشياً مع الظروف الدولية والقومية معاً.

مداخل تحقيق الوحدة الاقتصادية[٩]

١- المدخل التجارى.

يؤدى هذا المدخل الى تحرير التجارة عن طريق السوق العربية المشتركة أصلا وغيرها من الوسائل.

٢- المدخل الانتاجى :

يتم من خلال اقامة قاعدة انتاجية قوية عن طريق انشاء المشروعات المشتركة الجديدة وعن طريق ايجاد الاتحادات النوعية العربية فيما يتعلق بالمشروعات القائمة فعلا فى المجالات التجارية والزراعية والمالية والصناعية .

٣- تنسيق خطط التنمية فى أقطار الوطن العربى.

٤- تنسيق الموقف العربى ككل تجاه الاقتصاد الدولى.

وهناك مجموعة من الخصائص التى تميز الاقتصاديات العربية والتى بدورها تؤثر على كل المحاولات التى تبذل لتحقيق التكتل الاقتصادى العربى بالمستوى المطلوب، ومن أهم هذه الخصائص[١٠]:

١- معظم الأنشطة الرئيسية فى غالبية الاقتصاديات العربية تنحصر فى القطاعات الأولية،وانخفاض مساهمة دور الصناعات التحويلية فى الهيكل الاقتصادى لمعظم الاقتصاديات العربية مما يعنى أن القطاع الصناعى لايمثل القوة المحركة الفعلية والأساسية للاقتصاد العربى. وقد بلغت[١١] نسبة مساهمة الصناعات التحويلية من الناتج القومى فى مجموعة الدول العربية عام ١٩٩٣ ٢ر٪، فى حين أن نسبة مساهمة الزراعة ٢ر١٪، والصناعات الاستخراجية ٥ر٩٪ وذلك خلال نفس الفترة . وهذه النسبة تؤكد لنا الخاصية المذكورة وهى عدم وجود قطاع صناعى متقدم ذا وزن في الهيكل الاقتصادى العربى . ولم تختلف مساهمة كل من الصناعات التحويلية والزراعة والصناعات الاستخراجية عام ١٩٩٤ عن مثيلاتها عام ١٩٩٣ وإن كانت مساهمة الصناعات التحويلية والزراعة حققت زيادة بمعدل ٥ر٪، فى حين حدث انخفاض فى مساهمة الصناعات الاستخراجية بمعدل ٨ر٠٪ ما بين١٩٩٣ . ١٩٩٤، انخفاض مستوى كفاءة الأساليب الفنية المتبعة في مجال الانتاج داخل معظم الاقتصاديات العربية، وذلك بسبب عدم توافر رؤوس الأموال اللازمة لاستخدام أساليب انتاجية حديثة .

٣- ارتفاع معدل الاستيراد للدول العربية مما يعنى امكانية حدوث العجز فى ميزان المدفوعات، حيث زادت[١٢] الواردات الاجمالية للدول العربية من ٩٥ر٥٥١ مليون دولار عام ١٩٨٩ الى ١٠١ر٠٨٠ مليون دولار عام ١٩٩٠ وهذا يعنى أن هناك زيادة فى معدل الاستيراد بمعدل ٨ر٪ خلال الفترة(١٩٨٩-١٩٩٠)

أما فى عام ١٩٩١ فقد زادت الواردات العربية الى ١٠٥ر٧٧٨ مليون دولار وبنسبة٦ , ٤٪ وقد تحققت أعلى نسبة للزيادة فى الواردات العربية عام ١٩٩٢ حيث بلغت نسبة الزيادة ٩ , ١٢٪ وانخفضت نسبة الزيادة فى الواردات بمعدل (٤٤ , ٢٪) عام ١٩٩٣، ثم انخفض معدل الزيادة الى (١ , ١٪) عام ١٩٩٤ ،تشابه معظم المشاكل الاقتصادية التى تواجه الدول العربية والتى من أهمها:

(أ) زيادة حجم المديونية.

(ب) عدم استقرار قيمة الصادرات العربية.

(حـ) عدم كفاية الانتاج الغذائى العربى لسد الاستهلاك المطلوب .

(د) التبعية الاقتصادية بين الدول العربية والخارج .

زيادة حجم المديونية :

ومما لاشك فيه أن تزايد حجم المديونية العربية ، وإن تفاوتت النسبة بين دولة عربية وأخرى، حيث تتزايد المديونية فى الدول غير المنتجة للبترول ولكنها تكون أقل فى الدول المنتجة للبترول .

والمديونية العربية للخارج تؤدى الى صعوبة تحقيق الوحدة الاقتصادية ، وذلك لتزايد الاعباء على الدول العربية المدينة بما يؤدى الى تشكيل الهيكل الاقتصادى لها بصورة قد لاتتفق أو تتناسب مع متطلبات تحقيق الوحدة الاقتصادية .

ومما يزيد من حدة مشكلة المديونية العربية أن معظم الديون تذهب لتغطية العجز فى موازنات الدول أو فى الجانب الاستهلاكى والقليل منها فقط هو الذى يستخدم فى الجانب الانتاجى والذى كان من الممكن أن يحقق عائداً يستخدم جزء منه فى سداد الديون. وتتميز الاقتصاديات العربية ذات المديونية الخارجية ببعض الخصائص التى ساهمت فى نشأة الديون وزيادتها والتى من أهمها:

إرتفاع نسبة الاستهلاك الى الناتج المحلى الاجمالى ، وجود عجز يكاد يكون مستمرا فى الموازنات الحكومية لتلك الدول،أيضا هناك انخفاض فى النسبة التى تساهم بها الصناعة فى الناتج المحلى الاجمالى.

عدم استقرار قيمة الصادرات العربية:

من المعلوم أن الاقتصاد العربى يعتمد فى الغالبية على الخامات (المواد الأولية) فى معظم صادراته للخارج، وهذه الخامات كثيرا ماتتعرض للعديد من التقلبات التى تؤثر فى أسعارها وبالتالى تتأثر حصيلة مبيعات الدول العربية منها مما ينعكس على الدخل المحقق للدول العربية .

ويمكن توضيح عدم الاستقرار فى قيمة الصادرات العربية من خلال الجدول التالى[١٤]:

جدول الصادرات العربية

خلال الفترة (١٩٨٩-١٩٩٤)

بيان	اجمالى الصادرات					
	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
اجمالى الدول العربية	١١٠,٩٣٦	١٤٠,٣٧٣	١٣٠,٠١٩	١٣٤,٥٣٤	١٢٨,١١٠	١٣٤,١١٣
معدل التغير *(٪)	-	٢٦,٥	(٧,٤)	٣,٥	(٤,٨)	٤,٧

ويتضح من الجدول السابق أن :

*معدل التغير فى الصادرات العربية غير مستقر بالفعل ، حيث بلغ ٢٦ر٥٪ مابين عامى ١٩٨٩-١٩٩٠،فى حين أنه انخفض بمعدل ٧,٤٪)مابين عامى ١٩٩٠-١٩٩١ ثم عاود الزيادة الى ٣ر٥٪ مابين عام ١٩٩١-١٩٩٢، ثم انخفض مرة أخرى الى ٤ر٨٪ مابين عامى ١٩٩٢-١٩٩٣ ولنا أن نتصور أثر هذا التغير على مستوى الدخل القوى وعلى برامج التنمية والجانب الانتاجى ومستوى المعيشة والتوظف داخل الدول العربية .

عند الحديث عن التبعية بين الدول العربية واقتصاديات الدول المتقدمة نجد أن تلك التبعية قد تكون تبعية اقتصادية أو تبعية مالية .

التبعية الاقتصادية

ظهرت تلك التبعية من خلال تزايد احتياجات الدول العربية من السلع بمختلف أنواعها من انتاجية واستهلاكية ، وهذه التبعية تجعل المصالح الخاصة لكل دولة عربية أكثر الحاحا من السعى لتحقيق المصلحة العامة لمجموع الدول العربية وهذا الوضع يؤدى الى حدوث تفتت بين دول المنطقة العربية ولاشك أن ذلك فى صالح الدول المتقدمة على حساب الدول العربية .

التبعية المالية

لقد ارتبط النظام النقدى والمالى العربي منذ بداية تأسيسه بالنظام الرأسمالى وهو النظام الذى كانت تمثله الدول المسيطرة على الدول النامية بصورة عامة ومنها الدول العربية ، وظلت هذه الدول مرتبطة بشكل غير مباشر بمنطقة الاسترلينى أو منطقة الفرنك أو منطقة الدولار حتى بعد حصولها على الاستقلال السياسى .

عدم كفاية الانتاج الغذائى العربى لسد الاستهلاك المطلوب :

تعود جذور[١٥] هذه المشكلة الى ماشهدته الأقطار العربية من تدهور مستمر لقطاعها الزراعى منذ بداية السبعينات على وجه الخصوص ،وظهر ذلك فى انخفاض مساهمة قطاع الزراعة في الناتج الاجمالى واستمر هذه الانخفاض حتى منتصف الثمانينات فقد كانت هذه النسبة تبلغ ١٧٪ عام ١٩٧٠ ثم ٥ر٦٪ عام ١٩٨٤ ثم الى ١٢٪ عام ١٩٨٧ ووصلت هذه النسبة الى حوالى ١٤٪ عام ١٩٩٤ ومن أهم الواردات العربية الغذائية القمح .

أيضا من ضمن الخصائص ضيق الأسواق الوطنية العربية مما يؤدى الى حرمان تلك الدول من امكانية الاستفادة من وفورات الانتاج الكبير والتى تنتج عن اقامة المشروعات الكبرى، والتى من الصعب قيامها واستمرارها الا فى ظل مزيد من الأسواق .

وقد ظهر العديد من الصعوبات عند تطبيق اتفاقية الوحدة الاقتصادية منها السياسية والاقتصادية حيث تمت المصادقة على هذه الاتفاقية عام ١٩٥٧ ولم توقعها الدول الاعضاء الا فى يونيو ١٩٦٢ ووضعت موضع التنفيذ عام ١٩٦٤ أى بعد مرور سبع سنوات كاملة دون أى نتيجة لها، وهذا يعنى أن صياغة مشروع اتفاقية الوحدة الاقتصادية كانت وراءه إراده سياسية وذلك انعكاسا للظروف العربية الضاغطة فى الخمسينات والستينات .

وقد حدثت العديد من الأمور السياسية التى أثرت بلا شك على تطبيق تلك الاتفاقية منها الاضطرابات السياسية التى حدثت عام ١٩٥٨ ومنها محاولة قلب نظام الحكم فى العراق والوحدة بين مصر وسوريا .

ومن أهم العراقيل التى وقفت حائلا دون تنفيذ اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية[١٦]:

١- التعارض الموجود بين الأنظمة السياسية العربية .

٢- التنوع الموجود بين الأنظمة الاقتصادية العربية فى مراحل النمو الاقتصادى .

٣- التفاوت فى توزيع الدخول بين أجزاء الوطن العربى .

٤- تنوع الهياكل الاقتصادية فى الدول العربية .

٥- اختلاف التبعية النقدية من دولة لأخرى ، حيث ارتبطت بعض الدول العربية بالدولار والبعض الآخر بالجنية الاسترلينى والفرنك الفرنسى.

وبجانب ماسبق فإن اتفاقية الوحدة الاقتصادية لم تأخذ فى الاعتبار عند وضعها العديد من

الأمور الهامة[١٧]:

الاختلافات الموجود فى مراحل النمو بين الدول العربية، والاختلاف فى مستويات الدخل القومى، ومعدل النمو السكانى ، واختلاف دور القطاع العام والخاص .

كما لم تحدد الاتفاقية كيفية توزيع النشاط الاقتصادى عندما يتحقق التكتل الاقتصادى العربى،ولم تبين أيضا كيفية توزيع العائد بما يضمن عدم تركز المزايا المحققة فى إقليم دون اقليم آخر مما ينتج عنه استمرار التفاوت فى درجة التقدم الاقتصادى بين مجموعة الدول العربية.

مما سبق يتضح لنا أن المحاولات التى تمت لتحقيق التعاون الاقتصادى العربى كانت محاولات شكلية أكثر منها موضوعية حيث كان الاعلان عنها هو العنصر الرئيسى فيها دون وجود متابعة لتلك المحاولات، ومدى التزام الدول العربية بها.

ومن الأمور التى أثرت كثيرا على كفاءة الأداء بخصوص مجلس الوحدة الاقتصادية قيام مجلس الوحدة الاقتصادية العربية عام ١٩٦٤ الى جانب المجلس الاقتصادى العربى فأصبح هناك جهازان يقودان العمل الاقتصادى العربى المشترك ، وبينهما من تشابه الاختصاصات وإزدواج المهام وجوه عديدة.كذلك تأثر أداء مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بما حدث عام ١٩٧٣ من ارتفاع عدد الدول الأعضاء من سبع دول الى ثلاث عشرة دولة تتباين كثيرا فى مستويات النمو الاقتصادى وإستكمال لمؤسسات الدولة الحديثة والخطأ هنا هو زيادة عدد الدول المنضمة دون التقيد بالتنفيذ بدعوى أن الاتفاقية تتسم بالمرونة .

وخلال التسعينات استجد حدثان يمكن أن يكون لهما تأثير مباشر على التعاون الاقتصادى العربى، وهما:

- إعلان دمشق(مارس١٩٩١).
- مؤتمر عمان الاقتصادى (نوفمبر١٩٩٥).

إعلان دمشق(مارس ١٩٩١)[١٨]:

فى إطار الترتيبات الأمنية لمنطقة الخليج وقعت دول الخليج الست مع كل من مصر وسوريا مايسمى بإعلان دمشق فى السادس من مارس عام ١٩٩١ ، وقد أكد الاعلان على العمل على بناء نظام عربى من أجل تعزيز العمل العربى المشترك ، واعتبار الترتيبات التى تم الاتفاق عليها بين الاطراف المشاركة بمثابة الاساس الذى يمكن البناء عليه من أجل تحقيق ذلك وقد ترك الاعلان المجال مفتوحا أمام الدول العربية للمشاركة فى هذا الاعلان على ضوء اتفاق المصالح والأهداف.

وقد أشار الاعلان الى أنه يعتبر تطبيقا نموذجيا لاتفاقية الدفاع العربى المشترك والتعاون الاقتصادى بين دول الجامعة العربية وأساسا لتعاون أمنى عربى فعال . وبذلك فإن اعلان دمشق كانت فكرته الأساسية أنه يعتبر نقطة ارتكاز لعمل عربى موحد فى المستقبل وقد بذلت مصر جهودا كبيرة للحفاظ على إعلان دمشق ولكن لم تتمكن بمفردها من أن تضمن استمراره. حيث دخل الاعلان مرحلة الجمود فى عام ١٩٩٢ ،وبالرغم من اجتماع وزراء خارجية دول الاعلان ثلاث مرات ، بل وتجاهلت القمة الخليجية التى عقدت فى ديسمبر ١٩٩٤ فى المنامة أى إشارة الى اعلان دمشق.

مؤتمر عمان الاقتصادى (نوفمبر ١٩٩٥) [١٩]:

يعتبر إنعقاد مؤتمر عمان للتعاون الاقتصادى فى الشرق الأوسط الحلقة الثانية لسلسلة المؤتمرات التى تهدف الى دعم وخلق مزيد من التعاون الاقليمى فى الشرق الأوسط ، وقد شاركت فى هذا المؤتمر ٦٣ دولة من بينها ١٣ دولة عربية، و ١٠٠٠ من رجال الأعمال العرب بجانب الدول الأوربية والولايات المتحدة وإسرائيل وعلى الرغم من أهمية المؤتمر والاهتمام الدولى والاقليمى به، إلا أنه لوحظ غياب التنسيق العربى فيه وقد بلورت قمة عمان مشروعات محددة مثل بنك الشرق الأوسط والتنمية، ومؤسسة السياحة والسفر لمنطقة الشرق الأوسط والبحر المتوسط ، ومجلس الأعمال والتجارة الاقليمية.

ومن أهم النتائج التى توصل لها مؤتمر عمان وسوف تؤثر بلا شك على الوضع الاقتصادى للمنطقة إنشاء بنك تنمية الشرق الأوسط، وتم الاتفاق على أن تكون مصر مقرا للبنك ، وأيضا إنشاء مؤسسة السياحة الاقليمية والتى تهدف الى خلق آلية لتنمية التبادل السياحى البينى وكذلك ترويج السياحة الخارجية بين الاقليم والدول الأجنبية ، ومن نتائج المؤتمر أيضا انشاء مجلس الأعمال والتجارة الاقليمى ويشترط هذا المجلس أن يكون كافة أعضائه من رجال الأعمال والشركات بالمنطقة ويمنع تدخل الحكومات فى نشاطاته إلا عند الضرورة . ومن المنتظر أن يعقد المؤتمر الثالث بالقاهرة فى نوفمبر ١٩٩٦ استكمالا للجهود السابقة على طريق التعاون الاقليمى فى الشرق الأوسط.

وسنتناول فى المبحث التالى السوق العربية المشتركة كنموذج كان يجب نجاحه ولكن قابله العديد من العراقيل ماجعل اتفاقية السوق العربية المشتركة حبرا على ورق .

ثالثا : السوق العربية المشتركة .

أصدر مجلس الوحدة الاقتصادية العربية فى عام ١٩٦٤[٢٠] القرارين رقمى١٧ ، ١٩ الخاصين بالسوق العربية المشتركة ،وقد كان الهدف من القرار رقم ١٧ هو العمل على إنشاء السوق

العربية المشتركة ، وفى سبيل تحقيق هذا الهدف رسمت الناحية التنظيمية للسوق العربية إطارا يحدد نمط السياسات التجارية بين أطرافها ، ويرتكز هذا الاطار على إلغاء القيود التعريفية التى يتم فرضها على السلع عند انسيابها من دولة الى أخرى داخل حدود السوق ، وتعمل سياسات السوق أيضا على إزالة القيود غير التعريفية على واردات الدولة العضو من الدول الأخرى داخل السوق ، وكذلك النظر الى كل الاجراءات التي ينتج عنها نفس الأثر الناتج عن التعريفة الجمركية ، ولم يهدف القرار ١٧ فى الواقع سوى الى تكوين منطقة تبادل حر والتوجه نحو إتحاد جمركى ، أما القرار رقم ١٩ فلقد كان الهدف منه العمل على توحيد الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء ككل والعالم الخارجى.

وقد تم التصديق على قرار إنشاء السوق العربية المشتركة فى الثالث عشر من أغسطس عام ١٩٦٤. وبدأت السوق بكل من مصر وسوريا والعراق والأردن وليبيا وموريتانيا .

وتعتبر السوق العربية المشتركة[٢١] من أهم المنجزات التى تحققت لمجلس الوحدة الاقتصادية ، حيث جاء قرار إنشاء السوق للتعبير عن رغبة المجلس فى تحقيق التكامل الاقتصادى بين دوله. وأيضا للعمل على تحقيق مزيد من التقدم ورفع مستوى المعيشة وتحسين ظروف العمل. وقد هدف مجلس الوحدة الاقتصادية من قرار إنشاء السوق العربية المشتركة الى إرساء الأسس الآتية :

١- حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال.

٢- حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية.

٣-حرية الاقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادى.

٤- حرية النقل والترانزيت، واستعمال وسائل النقل والمرافق والمطارات المدنية.

وما من شك أن الأهداف الكبيرة والآمال العريضة التى كانت وراء قرار إنشاء السوق العربية المشتركة ، لم يتحقق منها الكثير الى الآن . ورغم محاولات السوق لخلق منطقة للتجارة الحرة إلا أن عملية التحرير للتجارة لم تتحقق حتى عام ١٩٧٣ ومن الأسباب التى أدت الى ذلك :

القيود الجمركية والكمية، سياسة دعم الصادرات، اختلاف الأنظمة المعمول بها للتجارة الخارجية فى الدول العربية بين القطاع العام والقطاع الخاص، إختلاف هياكل كل من التكاليف والأسعار.

ومما زاد أيضا من صعوبة خلق تلك المنطقة الحرة وجود تخلف فى معظم الهياكل الانتاجية

للأطراف المشاركة ، ومحدودية الانتاج وتشابه تجارتها ووجود أوجه عديدة للمنافسة بينها.

ولأن السوق العربية المشتركة إقتصرت من الناحية العملية على مصر والعراق والأردن وسوريا فإن أثرها على التجارة كان محدودا ، وذلك لسببين[٢٢]:

السبب الأول:

غياب التنسيق بين إجراءات التحرير من التعريفات وإنعدام إجراءات إلغاء القيود الكمية، بحيث بقيت المنتجات المعفاة من الرسوم الجمركية فى داخل السوق العربية المشتركة خاضعة لقيود الحصص ورقابة الصرف وهو الأمر الذى أدى الى صعوبة انتقال المنتجات .

السبب الثانى:

تأثر الكثير من المنتجات المحلية فى كل من الدول الأعضاء بمنافسة المنتجات المماثلة الآتية من دول السوق الأخرى.

وقد أولى مجلس الوحدة اهتماما خاصا لتطوير السوق العربية المشتركة وظهر هذا الاهتمام فى الآتى[٢٣] :

١- وضع صيغة مرنة لإنضمام الدول العربية الأقل نموا الى السوق العربية المشتركة ، وهى السودان ، والصومال، واليمن ، وموريتانيا ، وذلك بما يتناسب مع أوضاعها الاقتصادية.

٢- إنشاء صندوق تعويضي لتقديم تعويضات مؤقتة للدول الاقل نموا نتيجة للآثار المالية الغير موافقة والتى قد تصيبها بسبب عضويتها فى السوق .

٣- أقر المجلس البدء فى تهيئة المتطلبات القانونية والفنية والادارية لتوحيد التعريفة الجمركية على مراحل.

٤- تأليف لجنة على مستوى نواب الوزراء المختصين لدول السوق العربية المشتركة لمعالجة مايطرأ من صعاب عند تنفيذ أحكام السوق واقتراح الوسائل المختلفة لتطوير نشاط السوق.

ومما لاشك فيه أن الاجراءات التي اتخذها مجلس الوحدة الاقتصادية كان يتوقع منها مزيدا من الدول العربية التى تتقدم للمشاركة في السوق والعمل على نجاحها وتحقيق أهدافها ، لأن قلة عدد الدول التى اشتركت فى توقيع إتفاقية السوق تضع قيدا أمام السوق يتمثل فى عدم الاستفادة بالوفورات " المزايا " التى تحققها المشروعات الكبيرة ، لأن هذه المشروعات لايمكن إقامتها إلا فى ظل أسواق واسعة حتى تستمر وتنجح . كذلك فإن التبادل التجارى بين دول السوق العربية المشتركة

بصورة عامة لم يحقق نموا ملحوظا ومازال بعيدا عن المستوى المنشود من إقامة السوق.

وفى عام ١٩٧١ اتخذ مجلس الوحدة الاقتصادية العربية القرار رقم ٦٨٨ بشأن تقييم كلا من اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية والسوق العربية المشتركة ،ومحاولة معرفة العقبات التى حالت دون تحقيق الأهداف المنشودة منهما وكانت آراء اللجنة بخصوص السوق العربية المشتركة أن هناك بعض المقومات اللازمة لإقامة السوق ولم تتوافر تلك المقومات فى السوق العربية المشتركة ، وبذلك فإن الهدف لم يكن إقامة السوق بمعناه المتعارف عليه ولكنه كان إقامة منطقة للتجارة الحرة بين الدول العربية الأعضاء فى الاتفاقية.

تقييم تجربة السوق العربية المشتركة :

يمكن تقييم تجربة السوق العربية المشتركة من خلال مايأتى[٢٤] :

- لم يتضمن قرار إنشاء السوق العربية المشتركة أى ترتيبات بخصوص الأجهزة الإدارية للسوق، وبذلك اعتبر السوق تابعا لمجلس الوحدة الاقتصادية وبالتالى لم يكن يتحقق للسوق الكيان المستقل، مما أدى الى صعوبة اتباع أى إجراءات إلا من خلال مجلس الوحدة الاقتصادية.

- لم تتمكن دول السوق العربية المشتركة من إيجاد نوع من التنسيق بين خططها الاقتصادية ، فنجد أن خطة كل دولة لم يراع فيها سوى المصلحة المباشرة للدولة دون مصالح دول السوق الأخرى.

-احتوت اتفاقية إنشاء السوق على بنود تتيح إمكانية حصول الدول الأعضاء على استثناء بعض السلع من التعريفة الجمركية وعدم الالتزام بالقيود الكمية مما أدى الى ضعف فى قواعد التعامل مع دول السوق.

- عدم وضع ترتيبات للتنسيق بين التشريعات التى تمس الحياة الاقتصادية فى كل من الدول الأعضاء فى السوق.ومن ثم أدت الاختلافات الموجودة فى مجموعات التشريعات النقدية والمالية والتجارية التى يتم التعامل بها داخل كل من هذه الدول الى صعوبة قيام منطقة التجارة الحرة داخل الوطن العربى.

- لم تتمكن السوق العربية المشتركة من تحقيق التحرير الكامل للمنتجات سواء من حيث القيود الجمركية أو من حيث القيود النقدية أو الإدارية ، فمازال الواقع يبين أن غالبية دول السوق تستخدم القيود الادارية والنقدية والكمية.

- عدم وجود معاملة تفضيلية لصادرات وواردات الدول العربية الأقل نموا مما أدى الى عدم

دخول دول عربية عديدة فى عضوية السوق.

- قصور قرار السوق العربية المشتركة عن علاج السياسات المتبعة داخل الدول ذات الآثار المعادلة للقيود الجمركية مثل نظام الحصص والرقابة على الصرف.

- عدم وجود التنسيق المطلوب بين سياسات الانتاج وسياسات التبادل داخل دول السوق بالرغم من التكامل العضوى بينهما.

- ضعف الارادة السياسية من جانب الدول الأطراف فى السوق من حيث الالتزام بالاتفاقية، وعدم وجود تدابير معينة يمكن اتخاذها تجاه الدول الأطراف التى تتلكأ فى تطبيق أحكام السوق أو مخالفتها.

وبعد أن وصل مشروع السوق العربية المشتركة الى حالة من التعثر التام ، تم من خلال قمة عمان الحادية عشر (نوفمبر ١٩٨٠)وضع اتفاقية[٢٥] لتيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية ، وأقرت هذه الاتفاقية فى ١٩٨١/٢/٢٧ لتصبح بديلا لاتفاقية تسهيل التبادل التجارى وتنظيم تجارة الترانزيت لعام ١٩٥٣، والتى أصبحت لاتتمشى مع الأوضاع الاقتصادية فى الوطن العربى وما لحق بتلك الأوضاع من تغيرات متعددة.

وبجانب ماسبق فإن هناك عدم حرص من جانب الدول العربية على تنفيذ القرارات التى تصدر من الاتحادات الاقتصادية العربية بل والسعى من جانب بعض الدول العربية الى تكوين تنظيمات أقوى إرتباطا واسرع تنفيذا مثل مجلس التعاون الخليجى وهو موضوع المبحث التالى.

رابعا : مجلس التعاون الخليجى

ترجع خطوات إنشاء مجلس التعاون الخليجى الى عام ١٩٧٥[٢٦] ، فبعد أن قام أمير الكويت ، الشيخ جابر الأحمد ، بعرض تصور لإستراتيجية مشتركة بين دول الخليج فى كافة النواحى الاقتصادية السياسية والبترولية والعسكرية والاعلامية ، دعا فى مايو عام ١٩٧٦ الى إنشاء وحدة خليجية والعمل على إبعاد المنطقة عن أى صراعات دولية.

وفى ٤ فبراير ١٩٨١، عُقِدَ اجتماع فى مدينة الرياض لمجموعة من الخبراء لوضع مشروع النظام السياسى للمجلس المقترح ، وتم إقرار النظام الأساسى للمجلس والنظام الداخلى له ، وفى نوفمبر عام ١٩٨١ وقعت فى مدينة الرياض الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين دول مجلس التعاون. وقد تكون مجلس التعاون الخليجى من السعودية والكويت وعمان والبحرين وقطر ودولة الامارات العربية المتحدة.

ومن الأمور التى دفعت تلك الدول الى تكوين المجلس هو أنها تنتمى الى سمات وخصائص اقتصادية مشتركة ، فنجد أنها تشكل وحدة جغرافية عدد سكانها ٢٨ مليون نسمة موزعون على مساحة تبلغ ٣ مليون كيلو متر مربع ، وتعتمد على مورد اقتصادى طبيعى وهو البترول ، وتعتبر الموارد البشرية فى دول المجلس محدودة ونادرة . ولكنها تمتلك حوالى ٥٠٪ من احتياطيات البترول العربى. ويمكن اعتبار أن الوضع الاقتصادى لدول المجلس وضع جيد من حيث أنها تتمتع بوفرة الموارد المالية اللازمة لتنفيذ المشروعات الاستثمارية المختلفة.

وهناك جوانب عديدة للاتفاقية الاقتصادية الموحدة التى وقعت بين دول مجلس التعاون ولعل من أهم هذه الجوانب[٢٧]:

١- تشجيع وتسهيل التبادل التجارى بين دول المجلس ، بالاعفاء من الرسوم الجمركية، وتنسيق سياسات ونظم الاستيراد والتصدير وعقد اتفاقيات اقتصادية مشتركة مع الدول الأخرى.

٢- معاملة مواطنى دول المجلس فى أى دولة من هذه الدول ، نفس معاملة مواطنيها فى مجالات حرية الانتقال والعمل والاقامة ، وحرية التملك والإرث والإيصاء ، وحرية ممارسة النشاط الاقتصادى ، وحرية انتقال رؤوس الأموال.

٣- تشجيع القطاع الخاص على إقامة مشاريع مشتركة ، لربط المصالح الاقتصادية للمواطنين فى مختلف المجالات.

٤- السعى الى توحيد الأنظمة والقوانين المتعلقة بالاستثمار.

٥- تنسيق السياسات المالية والنقدية والمصرفية، وزيادة التعاون بين مؤسسات النقد والبنوك المركزية.

٦- تنسيق سياسات تقديم المعونات الدولية والاقليمية للتنمية.

والجوانب السابقة بها من الأمور ماهو موجود بالفعل فى اتفاقية السوق العربية المشتركة، غير أن اتفاقية دول مجلس التعاون الخليجى تتميز بوجود عناصر لم تتطرق اليها اتفاقية السوق العربية المشتركة مثل الجانب الخاص بالعمل على تشجيع القطاع الخاص فى اقامة المشروعات وأيضا العمل على تحقيق توحيد فى الأنظمة والقوانين التى تتعلق بالاستثمار، وكذلك القيام بتحقيق التنسيق بين السياسات المالية والنقدية والمصرفية بين دول المجلس وهو أمر لم تنجح السوق العربية المشتركة من تحقيقه بالرغم من أهمية هذا التنسيق فى التأثير على النشاط الاقتصادى ومكونات.

وهناك من العوامل مايؤدى الى زيادة فاعلية التكتل الاقتصادى بين دول مجلس التعاون الخليجى وتتلخص هذه العوامل فى :

تمتلك دول المجلس موقعا استراتيجيا يتمثل فى الجانب الغربى للخليج العربى بأكمله مع جزء هام من الجانب الشرقى للبحر الأحمر، وتوافر الموارد المالية ومصادر الطاقة داخل دول المجلس، والاهتمام الحقيقى لكل من دول المجلس بالبحث عن المزيد من الأسواق لأن كلا منها تعانى من ندرة سكانية. كذلك من أهم العوامل التى أدت الى زيادة فاعلية مجلس التعاون الخليجى هو توافر الرغبة والإرادة السياسية بين قادة دول المجلس لإنجاح هذه التجربة.

وقد ركز مجلس التعاون الخليجى منذ إنشائه عام ١٩٨١ على أهمية المشاريع الإقليمية المشتركة كمنهج فعال لتعزيز التعاون والتكامل بين إقتصاديات الدول الأعضاء الست . وتحظى المشاريع الإقليمية المشتركة بالتأييد القوى كأسلوب إضافى مهم لتحقيق التكامل الإقتصادى الإقليمى الجاد بين مجموعة من البلدان النامية .

وقد أصدر المجلس الأعلى للمجلس المنعقد فى أبو ظبى (٢-١٩٨٦/١١/٥) عدة قرارات فى إطار خطوات تنفيذ الاتفاقية الاقتصادية الموحدة المعقودة بين دول المجلس وصولا الى تحقيق المواطنة الكاملة لمواطن هذه الدول فيما بينها ومن هذه القرارات:

* السماح للمستثمرين من مواطنى دول المجلس بالحصول على قروض من بنوك وصناديق التنمية الصناعية بالدول الأعضاء ومساواتهم بالمستثمر الوطنى من حيث الأهمية وفقا للضوابط التى حددها المجلس لذلك اعتبارا من ١٩٨٧/٢/١.

* السماح لمواطنى دول المجلس بممارسة تجارة التجزئة فى أى دولة عضو ومساواتهم بمواطنى الدولة اعتبارا من ١٩٨٧/٣/١ والسماح لهم بممارسة تجارة الجملة اعتبارا من ١٩٩٠/٣/١[٢٨].

وقد شهد مجلس التعاون الخليجى خلال عام ١٩٩٥ تطورات مهمة على صعيد بنائه المؤسسى حيث ظهرت العديد من المؤسسات التى توضح أشكال التعاون الأمنى والدفاعى والسياسى والاقتصادى فى مواجهة التحديات الداخلية والخارجية التى واجهها المجلس ، وجاءت هذه التطورات الموسعة كنتيجة لقرارات قمة المنامة ١٩-٢١(ديسمبر عام ١٩٩٤) وكنتيجة للتحديات التى واجهتها دول المجلس.

وقد واجه مجلس التعاون الخليجى فى عام ١٩٩٥[٢٩] أخطر أزماته ،منذ تأسيسه فى عام ، والتى عقدت فى مسقط فى الفترة من ٦ الى ٨ ديسمبر تساؤلات عديدة حول مستقبل المجلس.

خامسا :التكتل الاقتصادى العربي في مجال البترول "منظمة الأوابك "

اهتمت جامعة الدول العربية بالبحث عن أهم الموارد التى تمتلكها الدول العربية سواء كانت تلك الموارد طبيعية أو بشرية أو مالية، وذلك حتى يمكن استخدامها الاستخدام الأمثل بما يعود بالنفع والفائدة على الدول العربية ويساهم فى تحسين الوضع الاقتصادى لها.ومن ضمن الموارد التى اهتمت بها الجامعة العربية مورد البترول والذى قامت الجامعة بالبحث عن شكل تنظيمى لجميع الدول المنتجة له ، و"منظمة الأوابك" من احدى عشر دولة عربية وهى[٣٠]:

المملكة العربية السعودية - دولة الكويت - الامارات العربية المتحدة - قطر - البحرين - العراق - سوريا - مصر - ليبيا - الجزائر - تونس . وقد أختيرت دولة الكويت لتكون دولة المقر،والشرط الأساسى لقبول الأعضاء في المنظمة أن يكون البترول هو المصدر الرئيسى والأساسى للدخل القومى، وقد تم تعديل هذا الشرط بحيث يكون البترول مصدرا هاما للدخل القومى، وهو التعديل الذى أدى الى إمكانية إنضمام كلا من سوريا ومصر الى المنظمة.

وتسعى منظمة الأوابك طبقا للمادة الثانية من الاتفاقية الى العمل على تحقيق التنسيق بين السياسات البترولية للدول الأعضاء ،وتشجيع التعاون فيما بينهم حتى يمكن الوصول الى حلول لتلك المشكلات التى تواجه دول المنظمة بخصوص قطاع البترول ، أيضا تسعى المنظمة الى العمل على توفير مجالات العمل والتدريب المختلفة فى الدول الأعضاء فى مجال صناعة البترول، وأيضا تعمل المنظمة على تنسيق السياسات البترولية للدول العربية فيما عدا الاسعار وكمية الانتاج المشتركة للمنظمة .

أيضا تسعى المنظمة الى استخدام الموارد المالية فى اقامة المشروعات العربية المشتركة فى مجال صناعة البترول وأيضا الى توفير الظروف الملائمة لرأس المال والخبرة للمستثمرين فى صناعة البترول فى الدول الأعضاء.

أجهزة المنظمة

تتمثل أجهزة المنظمة فى ثلاثة هى :

مجلس الوزراء:

وهو السلطة العليا فى المنظمة وهو الذى يقوم برسم سياستها العامة ، ويضع القواعد الخاصة لإدارتها، ويتكون من وزراء البترول فى الأقطار الأعضاء أو من يقابلهم فى مستوى المسئولية ،

ويجتمع المجلس مرتين على الأقل فى السنة.

المكتب التنفيذى:

ويتكون من مندوب عن كل دولة من الأعضاء ،والرئاسة السنوية تتم بالتناوب ويجتمع هذا المجلس أربع مرات سنويا.

الأمانة العامة :

وتقوم بتقديم المعونة للأمين العام للمنظمة فى متابعة قرارات المجلس وتوصياته.

وعند الحديث عن أسعار البترول فلا يمكن أن نهمل الأثر الناتج عن حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ بخصوص تحريك أسعاره فى السوق العالمى، مما أدى إلى زيادة حجم الايرادات للدول العربية المصدرة للبترول وتراكمت لديها الفوائض، حيث سجلت تلك الفوائض تزايدا كبيرا فارتفعت من ٥٧ر٧ مليار دولار عام ١٩٧٥ بعد أن كانت تبلغ ٤ر٦ مليار دولار عام ١٩٧٠ ، واستمرت الزيادة في الفوائض حتى وصلت الى ٧٩ر٨ مليار دولار عام ١٩٧٦ ثم ٨٥ر٩ مليار دولار عام ١٩٧٧ ثم ١٣٨ر٢ مليار دولار عام ١٩٧٩ ، وبعد ارتفاع أسعار البترول عام ١٩٨٠ ارتفعت الفوائض الى ٢١١ر٧ مليار دولار عام ١٩٨٠ ولكنها انخفضت الى ١٨٤ر١ مليار دولار عام ١٩٨١ نتيجة لانخفاض حجم الطلب على البترول.[٣١] وقد اخذت الأرصدة العربية تتناقص منذ عام ١٩٨٢ وذلك لاستمرار انخفاض أسعار البترول وأيضا لزيادة تكاليف تمويل حرب الخليج الأولى،وعند قيام حرب الخليج الثانية واصلت الأرصدة العربية هبوطها لتصل إلى ١٢٥ مليار دولار. وقد أدت هذه الحرب الى تحول معظم دول الفائض الى دول عجز.

سادسا:كيف يمكن تحقيق التكتل الاقتصادى العربى الفعال؟

شهدت فترة الثمانينات مبادرات هامة على مستوى الوطن العربى تتمثل فى مجلس التعاون الخليجى، والاتحاد الاقتصادى المغاربى بين بلاد المغرب العربى، ومجلس التعاون العربى بين مصر والعراق والأردن واليمن الشمالية ، وكان للعامل السياسى أهميته فى ظهور ونشأة تلك التجمعات الاقتصادية، ولذلك لم يستمر مجلس التعاون العربى بعد أزمة الخليج الثانية.

وبالرغم من أن الدول العربية لم تتمكن للآن من الاستقرار على الصيغة التى تناسبها للخروج من حالة التخلف والسير فى طريق التنمية، فإن الفرصة لاتزال سانحة لتدارك هذا القصور، خاصة وأنه فى الفترة الحالية لم يعد أمام الدول العربية أن تختار أو لا تختار تحقيق التكتل الاقتصادى ،

لأن هذا التكتل هو السبيل الوحيد لاكتساب دول المنطقة العربية مجتمعة- فى ظل المتغيرات العالمية الجديدة - القدرة على أن تجد لها مكانا يليق بها بجانب التكتلات الاقتصادية العالمية الأخرى، فنحن نعيش الآن فترة يمكن أن يطلق عليها فترة التكتلات الاقتصادية التى يتوقع استمرارها وتعمقها فى المستقبل المنظور.فقد تم انشاء منطقة تجارة حرة تعرف باسم "النافتا" وهى تضم كلا من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك ،كما تمضى دول المجموعة الأوربية فى تعميق تكاملها ،بل واندماجها، لتصل إلى أوربا الموحدة ، وهناك أيضا مجموعة "آسيان" ومجموعة دول شرق آسيا والتى تضم كلا من اليابان والصين والنمور الخمسة ، ومما لاشك فيه أن ظهور تلك التكتلات أظهر نوعا من الترقب والحذر لدى بقية الدول التى لاتنتمى لتكتل إقتصادى بعينه وذلك للخوف من أن تتأثر صادراتها ووارداتها ، وينطبق هذا الوضع على الدول العربية التى هى فى أمس الحاجة الى تكتل إقتصادى عربى يمكنه تحقيق مصالح الدول العربية.

ونعتقد أن دراسة الجانب الاقتصادى للتكامل بين الدول العربية يجب أن يتم من خلال الإطار السياسى الذى تجرى محاولات التعاون الاقتصادى من خلاله، وذلك لاعتبارين أساسيين[٣٢]:

أولهما: عام ويرتبط بالعلاقة بين العوامل السياسية والعوامل الإقتصادية والتفاعل بين هذين النمطين من المتغيرات ومدى خضوع القرار الاقتصادى للاعتبارات السياسية والعكس.

ثانيهما: خاص ويرتبط بظروف الوطن العربى، حيث أن التكامل الاقتصادى ومشروعات الوحدة الاقتصادية تتم بهدف سياسى معلن وهو التمهيد أو الاعداد للوحدة السياسية .

وعند اختيار أسلوب التكتل المتبع يجب أن يؤخذ فى الاعتبار عدة عوامل أهمها[٣٣]:

١- ضرورة تحقيق التنسيق والتعاون بين خطط وبرامج التنمية ، وسياسات تنفيذها ، فى الدول العربية لتحقيق المصلحة العربية المشتركة .

٢- ضرورة الالتزام بالواقعية فى محاولات التكامل العربية ، ويكون ذلك بالاعتماد على أسلوب المراحل للوصول الى الصورة المطلوبة للتكتل الاقتصادى مع وجود تحديد هدف لكل مرحلة وفترة زمنية معينة.

٣- إن التكتل الاقتصادى العربى هو أساس تحقيق التنمية العربية وهو المدخل الصحيح لتحقيقها ، ولكن لاينبغى أن يبنى هذا التكتل على شعارات أو حتى على توفير الأرادة السياسية أو الظروف التاريخية وإنما يجب أن يؤسس على المنافع الاقتصادية المتبادلة التى يمكن أن تؤمن إستمراره وهنا تقع المسئولية على جميع الدول العربية البترولية وغير البترولية.

٤- ونجد أن خطط التنمية الكلية والقطاعية ، ومشروعاتها ، على مستوى الدول تعتبر عنصر هاما ومؤثرا فى التخطيط على المستوى القومى لتحقيق التكتل الاقتصادى العربى،ومن ثم فإن التنسيق لايجب أن يقتصر فقط على الخطط الكلية وإنما يجب أن يمتد ليشمل تبنى إجراءات متكاملة بين قطاعات النشاط الاقتصادى والمشروعات التى تقام داخل كل قطاع .ومن الصعب تحقيق ماسبق إلا من خلال توافر القناعة التامة لدى أصحاب القرار والمسئولين بضرورة أحداث تغيير فى الهيكل الاقتصادى والاجتماعى الحالى ليكون ملائما للوصول الى تكتل إقتصادى فعال .

وتملك الدول العربية الكثير من الموارد الطبيعية والبشرية والمالية التى تعتبر أساسا يمكن الاعتماد عليه لتحقيق التكتل الاقتصادى العربى، غير أنه من الضرورى ملاحظة أن معظم الموارد الطبيعية ذات الأهمية الاستراتيجية فى اقتصاديات كثير من الدول العربية هى موارد قابلة للنفاد (البترول هو أبرز مثل لتلك الموارد). ونحن نعلم أن صادرات الدول النامية ومنها الدول العربية من المواد الأولية تتعرض للكثير من التقلبات التي من أهم أسبابها[٣٤]:

١- ماتطبقه الدول المتقدمة فى شكل قيود بصورها المختلفة لتخفيض حجم وارداتها من المنتجات الأولية للدول النامية.

٢- زيادة حدة المنافسة بين منتجات الدول الصناعية والدول النامية ، وخصوصا وأن منتجات الأولى تتفوق على منتجات الثانية من حيث من السعر والجودة.

ولاشك أن تلك التقلبات لها أثر سلبى على إقتصاد الدول النامية يتمثل فى نقص حصيلة النقد الأجنبى التى تحصل عليها الدولة من الصادرات ، وهذا النقص يعنى وجود صعوبة فى إستيراد احتياجات التنمية وكذلك عدم استقرار مستوى الدخل القومى للدولة ، مما يعنى بصفة عامة التأثير سلبا على مستوى معيشة أفراد المجتمع بإعتبار أن هذا المستوى يتوقف على حصيلة الدولة من الصادرات للخارج.

أما الموارد البشرية العربية فهى التى يمكن عن طريقها العمل على تحقيق مزيد من النهضة الاقتصادية العربية. والدول العربية في حاجة ماسة الى الاهتمام بتخطيط العنصر البشرى ليس بغرض تحسين كفاءة استخدامه في الانتاج فقط ، بل كذلك ليتسنى للأفراد المساهمة بصورة واعية في الحياة السياسية والوصول الى حياة إجتماعية أكثر تحضرا وهذا ينعكس بلا شك على الجانب الانتاجى والاقتصادى العربى[٣٥].

وتبدو مظاهر عدم الاهتمام بالتخطيط للموارد البشرية العربية فيما يلى[٣٦]:

عدم كفاية التعاون بين الدول العربية فى مجال العمل والعمال، وعدم الاستفادة الكاملة من الأيدى العاملة العربية المتاحة. كذلك تسرب التخصصات العلمية والمهنية اللازمة لبناء وتطوير الدول العربية، ولقصور فى مجالات الاعداد والتدريب للقوى العاملة العربية فى مجالاته العمل والمهنى التى تتطلبها مشروعات التنمية فى الدول العربية.

وهناك مجموعة من الدوافع والأسباب التى تؤدى الى ضرورة تعبئة الموارد البشرية للدول العربية وهى [٣٧]:

تلبية احتياجات خطط التنمية من رأس المال البشرى ، وضمان كفاءة تشكيل وحسن الاستثمار للموارد البشرية العربية والعمل على تحقيق التكتل الاقتصادى بين الدول العربية، وأخيرا تبادل الإمكانيات والاحتياجات فى مجالات الموارد البشرية ، ومايزيد من أهمية التخطيط للموارد البشرية أن هناك زيادة مطردة فى احتياجات الدول من الأيدى العاملة والمدربة حتى يمكن تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية مما يشير الى أهميتها وتأثيرها في الحركة الانتاجية العربية .

وهناك الكثير من العوائق التى واجهت إمكانية تحقيق تكتل إقتصادى عربى وجعلت نجاحه أمرا صعبا فى كثير من الأوقات ومن أهم هذه العوائق :

١- عدم توافر الارادة القوية المستقلة لدى الدول العربية ، مع عدم وجود القرار الملزم للدول الغربية بتطبيق القواعد الموضوعة والمتفق عليها.

٢- معظم تجارب التعاون الاقتصادى العربى كانت من وحى السلطات الحاكمة ولم يكن هناك دور فعلى وحقيقى من جانب الشعوب المسئولة عن مرحلة التنفيذ ، مما جعل تلك التجارب تصبح حبرا على ورق.

٣- عدم توحد الأنظمة العربية، نتيجة لإختلافها من النواحى السياسية والاقتصادية ،داخل الوطن العربى.

٤- تخلف الأجهزة الادارية فى بعض الدول العربية مما يؤثر بالتالى على كفاءة التنفيذ لبرامج التعاون الاقتصادى التى يتم الاتفاق عليها لأن تلك الأجهزة هى السبيل لتحقيق أهداف التكتل الاقتصادى المنشود.

٥- سيطرة وغلبة الاعتبارات السياسية والعاطفية على الاعتبارات الاقتصادية ، والتى تعتبر الأساس لتحقيق نجاح التكتل الاقتصادى.

٦- عدم ملاءمة الصيغ المعتمدة والمنفذة فى مجال التعاون الاقتصادى العربى فى ظل الأوضاع السياسية والاقتصادية الراهنة.

وبجانب ماسبق فإن هناك أمورا أخرى ذات تأثير سلبى على محاولات قيام التكتل الاقتصادى العربى الفعال منها[٣٨] خوف بعض الدول العربية من أن يؤدى التعاون العربى فى مجالات عديدة الى ذوبان بعضها فى إطار البعض الآخر ، ويؤدى ذلك من وجهة نظر تلك الدول الى إفتقادها عنصر الإستقلالية فى قرارها ويضعف من حريتها فى التصرف. وهناك أيضا الخوف على الثروة من جانب بعض الدول العربية الغنية ،حيث تعتقد بأن أى عمل مشترك سيؤدى الى إنفاق أموالها لمصلحة الدول الفقيرة، وكذلك فإن الخوف من عدم الاستقرار فى الأقطار العربية الفقيرة تجعل رؤوس الأموال العربية أقل حماسا للمغامرة إذ أن سوء العلاقة بين بلدين عربيين ينعكس مباشرة على حرية المرور والتجارة.. وهو مايضعف الرغبة فى المساهمة في المشروعات المشتركة. وكذلك نجد أن عدم وجود تصور شامل محدد الأهداف والوسائل والبرامج الزمنية للتنفيذ بشكل واضح ودون تمهيد إقتصادى ملائم، أوجد إنفصالا بين الواقع والسياسات الاقتصادية الموضوعة.

ولايمكن إهمال الآثار السياسية المترتبة على ظهور البترول فى عدد من الدول العربية، والاهتمام الغربى بالمنطقة والانقسام بين الدول الغنية والفقيرة وظاهرة تراكم الفوائض البترولية.

ومما لاشك فيه أن تحقيق التكتل الاقتصادى العربى، إذا ما أمكن التغلب على الصعوبات التى تواجهه ، سوف يحقق مزايا عديدة من أهمها:

- مواجهة التكتلات الاقتصادية الأخرى الموجودة على الساحة الدولية، حيث أن تعامل الدول العربية بصورة منفردة مع تلك التكتلات تجعل قدرتها التفاوضية أقل مما لو كانت تتعامل مع تلك التكتلات فى شكل تكتل اقتصادى آخر.

- تحقيق الاستخدام الأمثل لما يملكه المجتمع من موارد مما يعنى القضاء على أوجه الاختلاف الاقليمى بين الدول العربية بحيث لاتكون المشروعات مخصصة لبعض الدول دون الدول الأخرى.

- كذلك تحقيق مزيد من الاستثمارات والتوظيف داخل الوطن العربى مما يعنى مزيدا من الانتاج والدخل وزيادة فى الكفاءة الانتاجية للمشروعات التى يتم اقامتها داخل نطاق الوطن العربى.

- ولايمكن أن نهمل أثر التكتل الاقتصادى العربى على مجال التجارة البينية "العربية - العربية" حيث تتجه تلك التجارة الى التزايد مما يؤدى الى وجود استقرار فى قيمة الصادرات الدول العربية بدلا من تعرض تلك الصادرات لمزيد من التقلبات التى تؤثر على مستوى الدخل والاستثمار

والتنمية الاقتصادية.

- ومن المزايا الناتجة أيضا وجود اتساع فى حجم السوق وخصوصا أن معظم الدول العربية تعانى من ضيق فى حجم السوق الوطنى فيها سواء كان ذلك بسبب ضعف القوة الشرائية فى الدول ذات الكثافة السكانية ،أو إنخفاض حجم الطلب رغم توفر القوة الشرائية فى الدول خفيفة السكان.

ولمواجهة العقبات المختلفة لقيام تكتل إقتصادى عربى، نجد أن هناك عدة أمور يجب أخذها فى الحسبان وهى:

أولا: السعى الى تحقيق نوعين من التنسيق:

أ) تنسيق بين السياسة الاقتصادية التى تقوم بتطبيقها كل دولة عربية وبين السياسة الاقتصادية والساعية الى تحقيق المصلحة العامة العربية ، وهذا الأمر إن كان صعبا فهو غير مستحيل وخصوصا أنه طبق فى تكتل إقتصادى عربى مصغر (إقليمى) وهو مجلس التعاون الخليجى .

ب) تنسيق بين أى تكتل إقتصادى عربى مصغر وبين التكتل الاقتصادى الشامل ، بحيث لايكون هناك تعارض بين النوعين ،وهو أمر لايحتاج سوى مراعاة المصالح الخاصة لدول أى تكتل اقتصادى جزئى، بحيث لاتتأثر تلك المصالح بصورة كبيرة فى ظل وجود تكتل إقتصادى شامل، ذلك حتى لايتم اتخاذ التجارب العربية الجزئية كبديل عن التكتل الاقتصادى العربى الشامل.

ثانيا : ضرورة الاتجاة الى تحقيق زيادة حجم التجارة البينية بين الدول العربية بل وإعطائها أفضلية عن التجارة التى تتم بين الدول العربية والدول الأخرى، لأن ذلك يعنى نقص الاعتماد على العالم الخارجى سواء من ناحية حصيلة الصادرات أو من ناحية الواردات، وهذا يجعل الوضع أكثر استقرارا للاقتصادات العربية بما لذلك من آثار إيجابية . وضرورة العمل أيضا على زيادة الاتجاة للتبادل التجارى مع الدول النامية. مع ملاحظة أن تحرير التجارة لايمكن بمفرده أن يدفع عملية النمو الاقتصادى بين الدول الأعضاء فى تكتل إقتصادى، ويقتضى الأمر تعديلا هيكليا فى بيئة إقتصاديات الدول النامية وخلق قاعدة متسعة للتبادل التجارى المنشود[٣٩].

ثالثا: العمل على تحقيق نوع من الترشيد الاستهلاكى لأفراد الشعوب العربية ، وخصوصا أن الافراط الاستهلاكى يؤدى بلا شك الى آثار سلبية على الاقتصاد العربى، وذلك من خلال نقص الجزء المتبقى من الدخل والذى يمكن توجيهه الى الادخار وبالتالى الاستثمار ومزيد من المشروعات وفرص التوظيف ويؤدى ذلك الى عدم كفاية حجم المدخرات الوطنية لتمويل الاستثمارات المطلوبة وبالتالى

لامفر من اللجوء الى المصادر الخارجية والاقتراض ومايتبع ذلك من مشاكل المديونية الخارجية وآثارها غير المستحبة على الاقتصاد القومى.

رابعا :القيام بعمل مسح شامل ودقيق لكل الثروات المملوكة للدول العربية ومعرفة النسبة التى يتم استغلالها داخل الدول العربية مع العمل على زيادة تلك النسبة ، وذلك حتى لاتكون هناك طاقات وثروات عربية مهددة وغير مستغلة ، ويستدعى ذلك وضع عنصر التخطيط وتجهيزاته الإدارية والتنظيمية بالصورة التى تكفل تحقيق الاستخدام الأمثل للإمكانيات العربية المتاحة .

سابعا : خاتمة وتوصيـــات

فى ضوء ما ورد بهذه الدراسة يمكن التوصل إلى مجموعة الاستنتاجات والتوصيات التالية :

- لضمان نجاح واستمرار التكتل الاقتصادى العربى يجب وضع مبدأ إبعاد العمل الاقتصادى العربى عن الخلافات السياسية .ووضع الضمانات الكافية لحماية المشروعات الاقتصادية المشتركة من القرارات الانفعالية العربية التى تصدر أثر حدوث أى أزمة سياسية بين الدول العربية ،بالإضافة إلى العمل على تنمية أسلوب موضوعى فى الحوار العربى/العربى بما يمنع هذه الأزمات من الحدوث أصلا.

- ضرورة العمل على تنمية إرادة سياسية قوية لدى الدول العربية لتنمية العمل الاقتصادى العربى المشترك، وألا تكون الدعوة إلى مثل هذا العمل وليدة انفعالات أومواقف طارئة كرد فعل لأخطار محتملة ، وأيضا ضرورة وضع الصيغة الملائمة لضمان وجود الاحترام الواجب للتوقيعات التى ذيلت بها الوثائق العربية ، وحتى لاتتحول بعد فترة الى زوايا النسيان.

- ضرورة الحفاظ على كيان كل دولة عربية داخل التكتل الاقتصادى حتى تظل لها ذاتيتها وشخصيتها ، وذلك حتى لايكون هذا التكتل مؤثرا بطريقة سلبية على الدولة ومكانتها، وتوزيع أعباء التكتل بصورة مناسبة بين الدول العربية ، ويقتضى الأمر هنا أن يكون تفاوض الدول العربية لإقامة أى شكل من أشكال التكتل الاقتصادى مبنيا على المصارحة والتقدير السليم من جانب كل طرف لأهدافه ، ولأهداف الأطراف الأخرى ، من التكتل الاقتصادى.

- العمل وبصفة تدريجية على اقناع الشعوب العربية بأهمية وجود التكتل الاقتصادى العربى وأن مزاياه تتحقق لكل الدول العربية، وليس لمصلحة دولة معينة، لأن التكتل الذى يعتمد على السلطات الحاكمة، وهى عرضة للتغيير، يصبح غير مستقرا هو الآخر.

- يجب أن تتمتع المؤسسات الاقتصادية العربية الموجودة بالقدرة على اصدار القرارات ومتابعتها وتنفيذها ولاتكون مهمتها فقط مجرد توصيات. وأن تقام المؤسسات فى إطار ملائم

لتحقيق الأهداف المنشودة .

- الاهتمام بتوفير الأجهزة والمؤسسات الكفيلة بتنفيذ برامج التعاون الاقتصادى للوصول الى تكتل اقتصادى فعال، مع رصد التمويل اللازم لها لممارسة صلاحياتها، وتوفير الدعم السياسى والمعنى لها لأداء الغرض من وجودها.

- ضرورة العمل الجاد للقضاء على الخلافات "العربية - العربية" وذلك حتى يمكن ضمان نجاح التكتل الاقتصادى العربى وقد ظهر ذلك واضحا فى الآثار الايجابية الناتجة عن مؤتمر القمة العربى الذى عقد فى القاهرة مؤخرا.

- العمل على توفير البعد التكاملى بين الاقتصاديات العربية، وذلك من خلال القضاء على أوجه التعارض الممكن وجودها بين الخطط الاقتصادية المطبقة فى الدول العربية، وذلك حتى يمكن ضمان الوصول الى خطة عربية متكاملة،فى شكل مجموعة خطط قطرية متكاملة، تعمل على تحقيق التكتل الاقتصادى العربى الفعال.

- ضرورة العمل على القضاء على الازدواجية بين مؤسسات العمل الاقتصادى العربى المشترك وخصوصا الازدواجية الوظيفية بين مجلس الوحدة الاقتصادية العربية والمجلس الاقتصادى والاجتماعى.

- العمل بصورة تدريجية على تطبيق مبدأ "المواطنة الاقتصادية العربية" وهو الذى يتيح لرؤوس الأموال العربية والعمالة الانتقال بين أجزاء الوطن العربي بنفس المزايا التى يتمتع بها مثيلها الوطنى. وإذا تحقق ذلك فمن الممكن وضع خطة عربية شاملة لتحقيق التنمية الاقتصادية العربية لأنه سيكون قد تم القضاء على أغلب أوجه التعارض بين خطط التنمية الاقليمية ، ويبدو وجود مثل هذه الخطة ضروريا حتى تتزايد فعالية حركة رؤوس الأموال العربية كعنصر مؤثر فى التكتل الاقتصادى العربى، كما ينبغى عليها إعطاء أولوية للمشروعات ذات التأثير الموافق لاحداث التكامل بين الاقتصادات العربية.

- العمل على تحقيق التنسيق والتوافق فى مجال التشريعات والإجراءات المنظمة للأنشطة الاقتصادية بحيث توفر فى صلبها - لا على سبيل الاستثناء - الضمانات اللازمة لرؤوس الأموال وعائداتها ، وللقوى العاملة العربية فى حركتها وانتقالها من قطر لآخر، كما توفر الآليات المناسبة للتحكيم وفض المنازعات فى أقصر فترة زمنية ممكنة.

- فى ظل المتغيرات المعاصرة ، السياسية والاقتصادية منها على حد سواء، وأثرها على (٤)

الوطن العربى، يجب على الدول العربية أن تتبنى تحسين ورفع كفاءة الاقتصاد العربى كهدف رئيسى لايجب التنازل عنه ، ويتطلب ذلك بالضرورة حدوث تغير فى السياسات الاقتصادية المتبعة فى الدول العربية.

- ينبغى على الدول العربية تنمية التجارة فيما بينها من خلال إعطاء أولوية لاستيراد احتياجاتها من بعضها البعض كلما توفرت سبل ذلك ،وتلك خطوة ضرورية وهامة لوضع أساس واقعى للبدء فى تحقيق التكامل الاقتصادى فيما بينها.

- بدلا من القفز على مراحل التكامل ، كما حدث مثلا بالاتفاق على السوق العربية المشتركة الذى ظل حبرا على ورق ، يستحسن أن تسلك الدول العربية طريق التدرج بالبدء مثلا فى إقامة منطقة تجارة حرة عربية، مع الالتزام بوضع برنامج زمنى جاد لتحقيق ذلك. وبالتالى يتم تحرير المنتجات العربية بمختلف أنواعها وأصنافها بين الدول العربية من جميع الرسوم الجمركية والقيود الادارية مع ترك الهيكل الجمركى لكل دولة مع العالم الخارجى حسبما تمليه ظروفها وعلاقاتها التجارية.

- العمل على إيجاد صيغة معينة للتوفيق بين صيغ التكتل الجزئى على مستوى المنطقة العربية ، بحيث لاتؤدى التكتلات الجزئية إلى زيادة صعوبات التكتل الاقتصادى العربى الشامل.

وأخيرا يجب أن يكون العمل على تبصير الدول العربية ، حكومات وشعوبا ، بالمخاطر التى تحيط بالأمة العربية فى حاضرها ومستقبلها ، وأنه لاسبيل لمواجهة هذه المخاطر وتجاوزها وتوفير الأمن المطلوب - فى كافة صوره - لكل دولة عربية ، وللدول العربية مجتمعة، إلا ببناء تكتل اقتصادى عربى يكون قاعدة لعمل عربى مشترك- وربما موحد - يحقق التنمية المستدامة ، ويوفر أمنا اقتصاديا وسياسيا وعسكريا واجتماعيا لكل الدول العربية بلا استثناء.

الهوامش والمراجع

(١) محمود عبدالحى، وآخرون. أثر قيام السوق الأوربية المشتركة على مصر والمنطقة العربية "معهد التخطيط القومى.سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ٨٥، القاهرة١٩٩٤، ص١.

(٢) راجع فى تفاصيل هذه المبررات سواء على مستوى مجموع الدول النامية ، أو على المستوى الخاص بالدول العربية محمود عبدالحى وآخرون: المرجع السابق ،ص ٣-١٦.

(٣) انظر Bela Balassa: **The Theory Of Economic Integration.** George Allen & Unwin Ltd. London 1962. p.p.2-3.

محمد الصقور . **قضايا التنمية العربية** . دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان ١٩٩٤،ص٢١.

(٥) جامعة الدول العربية. **مجموعة قرارات وتوصيات المجلس الاقتصادى والاجتماعى العربى (١٩٥٣-١٩٨٠)** تونس ١٩٨١، ص ٢١.

(٦) غريب الجمال. **اقتصاديات الوطن العربى**. معهد البحوث والدراسات الإسلامية، القاهرة ١٩٧٠، ص ٥٦٠.

(٧) **المرجع السابق** ، ص ٥٧٣ .

(٨) جامعة الدول العربية. مجلس الوحدة الإقتصادية العربية . الأمانة العامة: **اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية.**

(٩) صليب بطرس. **اقتصاديات الوطن العربى.** المركز العربى للصحافة. القاهرة١٩٨٠، ص ٢٨٩ -٢٩٤.

(١٠) محمد الصقور . **مرجع سبق ذكره**،ص ٤٩-٥٠.

(١١) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون. **التقرير الاقتصادى العربى الموحد** . القاهرة سبتمبر (أيلول١٩٩٥) جدول رقم٣/٢ - ٤/٢ ، ص٢٠٧-٢٠٨.

(١٢) هذه النسب مستنتجة من **المصدر السابق مباشرة** ، جدول رقم ٦/١، ص ٢٨٩.

(١٣) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون . **التقرير الاقتصادى العربى الموحد.** تونس ١٩٨١،ص ٣٨ .

(١٤) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون. **التقرير الاقتصادى العربى الموحد.** سبتمبر (أيلول١٩٩٥) **مرجع سبق ذكره**، جدول رقم ٦/١، ص ٢٨٩.

(١٥) سليمان المنذرى. **الفرص الضائعة فى مسار التكامل الاقتصادى والتنمية العربية.** مكتبة مدبولى القاهرة ١٩٩٥ ،ص ٢٣٦ - ٢٤٠ .

(١٦) عبد الحميد براهيمى . **أبعاد الاندماج العربى واحتمالات المستقبل.** مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، فبراير ١٩٩١، ص ١٣٠.

(١٧) مجدى حفنى. **مستقبل التنمية والتعاون الاقتصادى.** الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة١٩٧٥، ص ٧٥.

(١٨) طه عبد العليم: **المتغيرات العالمية والاقليمية ومستقبل التكامل الاقتصادى العربى**، معهد البحوث والدراسات العربية ،القاهرة ١٩٩٣ ، ص٥٠٣.

(١٩) محمد الأطرش : "المشروعات الأوسطية والمتوسطية والوطن العربى".**المستقبل العربى**، العدد ٢١٠ بيروت أغسطس ١٩٩٦، ص ٤-٧.

(٢٠) جامعة الدول العربية ، الأمانة العامة: **إتفاقية السوق العربية المشتركة**، القاهرة ،١٩٦٤.

(٢١) **المرجع السابق**.

(٢٢) عبد الحميد الابراهيمى : **مرجع سبق ذكره** ، ص ١٣٢ - ١٣٤.

(٢٣) مجلس الوحدة الاقتصادية العربية : **اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية ودورها فى العمل الاقتصادى المشترك**، الأمانة العامة ، أغسطس ١٩٨٠،ص ٢١-٢٢.

(٢٤) سليمان المنذرى، **مرجع سبق ذكره** ، ص ٣٢-٤٠.

(٢٥) سليمان المنذرى : **انجازات التكامل الاقتصادى العربى مقارنة بأهدافه المتوخاه**، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ، ١٩٩٣ ، ص ٢١٤-٢١٥.

(٢٦) سمير مسعود : **الاقتصاد الخليجى وقبضة الغرب: الاستثمارات الاجنبية لأموال النفط العربى**، بيت الحكمة للإعلام والنشر والتوزيع ، القاهرة١٩٩١ ص ٢٥-٢٦.

(٢٧) يونس أحمد البطريق: **الملامح الرئيسية فى اقتصاديات البلدان العربية**، دار النهضة العربية، بيروت ١٩٨٥ ، ص ٣٠٧ - ٣٠٨.

(٢٨) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: **تقرير مناخ الاستثمار فى الدول العربية لعام ١٩٨٦**، الكويت أبريل ١٩٨٧،ص ١٦.

(٢٩) الأهرام، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية: **التقرير الاستراتيجى العربى**، القاهرة ١٩٩٦، ص ٢٦٥ -٢٦٩.

(٣٠) - سمير مسعود ، **مرجع سبق ذكره**، الملخص الأول ،ص ٤-٧.

- حميد القيسى: "مستقبل التنمية ودور العمل العربى المشترك" **مجلة الوحدة الاقتصادية العربية عمان**- الأردن ١٩٨٧.

(٣١) نشرة منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الكويت ١٩٨٣.

(٣٢) مجدى حماد : **آليات التكامل الاقتصادى العربى**، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة، ١٩٩٣،ص ٢٧٣-٢٧٤.

(٣٣) فتحى الحسينى خليل : "نحو استراتيجية محددة للتكامل الاقتصادى العربى" **المؤتمر العلمى السنوى الأول للاقتصاديين المصريين** المنعقد من ٢٥-٢٧ مارس ١٩٧٦، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع، القاهرة، ١٩٧٦ ص١٥-٢٠.

(٣٤) ابراهيم محمد الفار: **السياسة التجارية الخارجية ومدى أهميتها فى مواجهة المتغيرات الاقتصادية الدولية**، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٨٧ ، ص١٩٧.

(٣٥) انظر Harbison, F. and C. Myers **"Education, Manpower and Economic Growth"** New York, 1964, p.2.

- بديع شريحه: **مشاكل التنمية الاقتصادية فى البلدان حديثة النمو مع اشارة خاصة الى البلدان العربية**، المطبعة الفنية الحديثة ، القاهرة ١٩٦٩،ص ٨٠.

(٣٦) صلاح العبد: **التنمية والتكامل بالوطن العربى**، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٤، ص ١٥٢.

(٣٧) انظر على سبيل المثال:

- محمد عبد الفتاح منجى: "تخطيط القوى العاملة وتخطيط التنمية الاقتصادية والاجتماعية" معهد التخطيط القومى، مذكرة خارجية٨٦٢، القاهرة يناير ١٩٦٩، ص ٢-٣.

- حسين كامل الأسيوطى : "دور منظمة العمل العربية فى تعبئة واستخدام الموارد البشرية العربية"، **مجلة العمل العربية** ، العدد الثالث ، أغسطس ، ١٩٧٣، ص ٣٠.

(٣٨) محمد لبيب شقير : **الوحدة الاقتصادية العربية- تجاربها وتوقعاتها**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٦،ص ٩١٣ - ٩٢٣.

(٣٩) محمد محمود الإمام : **"التكامل الاقتصادى العربى بين عقدين"**، **المستقبل العربى**، السنة ١٣، العدد ١٣٨،أغسطس ١٩٩٠، ص ٤٩.